

جورج جقمان*

"حماس" و"فتح": صراع برامج أم صراع على السلطة؟

عندما نجح محمود عباس (أبو مازن) في التوصل إلى اتفاق القاهرة في آذار/مارس 2005، ظن كثيرون أنه تم تحقيق إنجاز مهم يمهد لإعادة الشرعية إلى النظام السياسي الفلسطيني، بعد عدة جولات فاشلة من الحوار. فقد تم التوصل إلى اتفاق لإجراء انتخابات نيابية بعد مرور عشرة أعوام على عمر المجلس الأول للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى "التهدة" فيما يتعلق بالعمل المسلح ضد إسرائيل، وإعادة "بناء" منظمة التحرير الفلسطينية، أو "تفعيلها".

وكان هذا الشعور مبرراً في حينه نظراً إلى تعقيدات دور المقاومة المسلحة في الانتفاضة الثانية وما تلا ذلك من تشردم القرار الميداني الفلسطيني، وتبعاً لذلك القرار السياسي أيضاً. وكان من غير الواضح أيضاً ما هو دور السلطة الفلسطينية في غمرة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فهي من ناحية رسمية لم تشارك في المقاومة، لكن "وعدها"، أي المسار السياسي الذي يؤدي إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، لم يتحقق أيضاً. ولا عجب إذاً من أنه في نهاية سنة 2003 بدأت تتعالى أصوات مطالبة بحل السلطة الفلسطينية، إذ بدا أنها فقط توفر غطاء للاحتلال لا غير. وعادت هذه المطالبات لتتكرر مرة أخرى بعد فوز "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير 2006، حتى إن رئيس الحكومة إسماعيل هنية نفسه وجدها فكرة جديرة بالفحص، ولو تم ذلك في أوضاع مختلفة، وفي غمرة التنارع بشأن السلطة بين "فتح" و"حماس".

وقد وجد أبو مازن وآخرون في اتفاق القاهرة "خشبة خلاص" لإعادة الشرعية إلى النظام السياسي الفلسطيني من خلال الانتخابات، وحصر القرار السياسي والميداني في الأطر المنتخبة أو المنيطة منها، كوزارات السلطة الفلسطينية، ومن ثم ضبط "الفلتان الأمني" الداخلي، وذلك الموجه نحو الاحتلال في الوقت نفسه. فبعد الانتخابات النيابية تصبح "حماس" وفصائل أخرى (باستثناء الجهاد الإسلامي التي لم تشارك في الانتخابات) ضمن إطار الشرعية المتجددة التي يحق لها، بعد الانتخابات، أن تلزم كل الأطراف بقراراتها. وكان من المتوقع لدى كثيرين أن حصول "حماس" على "حصّة" من القرار السياسي، بدخولها "النظام السياسي" للسلطة الفلسطينية، سيلزمها بقبول "الشرعية" من حقوق وواجبات، وسيجعل من الممكن أيضاً ضبط هذا الانفلات استناداً إلى إرادة الشعب المتجسدة في نتائج الانتخابات، في حال استمراره ما بعد الانتخابات.

غير أن المنطق الضمني لهذه الجهود والمسااعي، بعد انهيار محادثات كامب ديفيد في صيف سنة 2000 ومحادثات طابا في كانون الثاني/يناير 2001، كان قائماً على افتراض أن الباب أمام مسار سياسي جدي ومقنع ما زال مفتوحاً. إن ما جدوى هذا كله إن كان حل الدولتين (بالفهم الفلسطيني له) قد وصل إلى طريق مسدود، الأمر الذي يثير بدوره التساؤل الجذري في هذه الحالة عن جدوى وجود السلطة الفلسطينية نفسها.

ولم يتصور أحد أن هدف "المشروع الوطني"، كما يسميه البعض، هو إنشاء سلطة تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا تحديداً ما هو محير في النهج الذي اختطه أبو مازن في إثر انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية، على الرغم من إعلان إسرائيل أنها لا تعتبره "شريكاً" صالحاً للتفاوض معه، شأنه في ذلك شأن الرئيس الراحل ياسر عرفات من قبله، وشأن الحكومة الفلسطينية التي ألفتها حركة "حماس". ثلاث "لا شركاء"، الواحدة تلو الأخرى!

وفي غمرة الاستغراق في الوضع الداخلي ما بعد الانتخابات النيابية في كانون الثاني/يناير 2006، واحتدام التنافس بين "حماس" و"فتح"، وبداية إضراب القسم الأكبر من موظفي القطاع العام في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر 2006 بسبب عدم تمكن الحكومة الفلسطينية من توفير الرواتب، غطى هذا الوضع على المأزق الاستراتيجي الذي وصل إليه الوضع الفلسطيني ككل بعد انهيار محادثات كامب ديفيد. والواقع أنه لا يوجد لدى "فتح" أو "حماس"، أو أي من الأحزاب والكتل البرلمانية الأخرى، إجابة أو حل لهذا المأزق. وهذا تحديداً ما يجعل الصراع بين "حماس" و"فتح" يأخذ طابع الصراع بشأن السلطة لا غير.

ولفهم ما آلت إليه الأمور في صيف سنة 2006، لا بد من الإشارة إلى ديناميكية العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية بعد أوسلو، وإلى العلاقة

الأميركية - الإسرائيلية خلال حقبة الرئيس بوش.

وإذا كان اتفاق أوسلو مغامرة كبيرة كما قال أبو مازن في حينه، فلم يمر عامان على تسلم الفلسطينيين السلطة في غزة وأريحا أولاً في سنة 1994، إلا أخذت الأزمات تتوالى بعد انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة في سنة 1996. فقد أتى مع جدول أعمال يسعى لتقليص وتحجيم ما تم الاتفاق عليه، إن لم يستطع إلغاء اتفاق أوسلو كلياً، بما في ذلك الانسحاب الثالث الذي كان من المقرر أن يضيف أراضي أخرى إلى المساحة الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وبعد انتخاب إيهود براك رئيساً للحكومة، تنكر هو أيضاً لانسحابات كان وعد أن يقوم بها (مثل تسليم بعض ضواحي محيطه بالقدس للسلطة الفلسطينية). ولأسباب غير واضحة تماماً، عمد إلى الضغط على الرئيس كلينتون لعقد "مفاوضات الحل النهائي" مباشرة في كامب ديفيد.

أقول، لأسباب غير واضحة، نظراً إلى أن إمكانات الفشل كانت كبيرة، وتردد كلينتون كان كبيراً أيضاً، ولم يكن الرئيس عرفات بدوره راعياً في هذه المفاوضات قبل "التحضير المناسب" لها. وقام كل من براك و عرفات بالطلب من كلينتون عدم تحميله مسؤولية الفشل إن حدث، لكن كلينتون تنكر لوعده لاحقاً وأنحى باللائمة على عرفات. بعد وصول شارون إلى الحكم في بداية سنة 2001، ومرور عامين على حكمه من دون أن يتمكن الجيش الإسرائيلي من إخماد الانتفاضة ضمن إطار الحدود السياسية المقيدة للعمل العسكري، أعلنت لجنة رباعية شُكلت من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا والاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة، بمبادرة من رئيس الحكومة البريطانية توني بليز، أنه تم الاتفاق على "خريطة طريق" لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وكان ذلك في 2003/4/30، مع بداية غزو الولايات المتحدة العراق. وكان الهدف من هذه "الخريطة" تعبئة الفراغ السياسي في غياب الحل الميداني للانتفاضة، لكن على وجه الخصوص فصل الملفين العراقي والفلسطيني أحدهما عن الآخر.

وكان ذلك جزءاً من مسعى أميركي أشمل ما زال مستمراً، هدفه فصل الملفات "الساخنة" بعضها عن بعض: فصل لبنان عن سورية، وسورية عن إيران، وحزب الله عن سورية وإيران، وفلسطين عنها جميعاً. وهذا جزئياً هو معنى القرار رقم 1559. وكانت سياسة إيران في المنطقة عكس ذلك تماماً، أي دمج الملفات. وهذا هو معنى إعلان الرئيس محمود أحمددي نجاد إنشاء "التحالف ضد الاستكبار"، والذي أعلن قيامه خلال زيارته سورية في بداية سنة 2006. وكان اللقاء مع قيادة "حماس" في الخارج إشارة إلى وجود مكون فلسطيني في هذا التحالف.

نجحت الولايات المتحدة في إخراج سورية من لبنان، عسكرياً على الأقل. وقد تم هذا بفعل قوى داخلية ضاغطة شكلت ثقلًا سياسياً مهماً ساهم في إخراج الجيش السوري من لبنان. لكن هذه القوى فشلت في نزع ما سمي "سلاح حزب الله" من خلال آليات "الحوار الداخلي"، وكان هذا الفشل أحد أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان، التي كان من جملة أهدافها، كما يبدو، تحقيق ذلك. أمّا خطف الجنديين، فكان مجرد ذريعة لشن الحرب. وقد حققت الولايات المتحدة وإسرائيل إنجازاً جزئياً في هذا الصدد، إذ لم يعد هناك "خطوط تماس" بين المقاومة اللبنانية وإسرائيل بوجود القوات الدولية أساساً، إضافة إلى انتشار الجيش اللبناني على الحدود.

ما هو واضح في المناخ السياسي بعد الحرب على لبنان، وقبل ذلك بما يزيد على عامين، فيما يتعلق بفلسطين، هو وجود ضرورة لتعبئة الفراغ السياسي في غياب حلول ميدانية للانتفاضة الثانية، كي يتم فصل الملفات الساخنة بعضها عن بعض. فبعد رفض خريطة الطريق من ناحية فعلية من جانب حكومة شارون (الشروط الـ 14 التي وضعت)، استبدلت الحكومة الإسرائيلية خريطة الطريق بأحادية الانسحاب من غزة أولاً، بعد إقناع إدارة بوش بتبنيها بدلاً. جوهر الموضوع هنا، مرة أخرى، هو وجود قناعة بالحاجة إلى مسار سياسي ما، حتى لو لم تشكل خطة الانسحاب من غزة مساراً سياسياً بالمعنى المعهود، إلا إنه تم تسويقها على أنها كذلك، من حيث قدرتها على تعبئة الفراغ السياسي.

واعتبر الجانب الفلسطيني هذا الانسحاب إنجازاً للمقاومة من دون الالتفات إلى أنه أيضاً مسعى لرسم حدود دولة إسرائيل الشرقية من طرف واحد، وخلق "حقائق" جديدة من خلال المعازل الثلاثة الرئيسية داخل الجدار في الضفة الغربية.

وشكل اجتياح غزة في نهاية حزيران/يونيو وبداية تموز/يوليو 2006 دليلاً واضحاً على فشل الحلول الأحادية. كما أصبح واضحاً الآن، بعد الحرب في لبنان، أن انسحاباً أحادي الجانب من الضفة لن يحدث، ومن هنا الحاجة مرة أخرى إلى مسار يملأ الفراغ السياسي الناشئ بعد سقوط "أحادية الانسحاب".

وقد بلغ الوضع الداخلي الفلسطيني ذروة في التأجج في إثر الصدام المسلح في غزة في نهاية أيلول/سبتمبر وبداية تشرين الأول/أكتوبر، وسقوط 12 قتيلاً في غزة وما يزيد على 100 جريح، وقبل ذلك تصاعد إضراب موظفي

القطاع العام وشمل عمل معظم الدوائر الحكومية الفلسطينية. وأعلنت وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، بعد اجتماعها برئيس الحكومة الإسرائيلية، أن الحصار الاقتصادي على الحكومة الفلسطينية "يحقّق نتائج"، وأنه سيستمر كسياسة أميركية إلى أن يتم تلبية الشروط الثلاثة، أي الاعتراف بإسرائيل، والموافقة على الاتفاقيات الموقعة، ونبذ "العنف".

ومن منظور العوامل المؤثرة فيما سمي "التحول الديمقراطي"، من الجلي في الحالة الفلسطينية، وحالة دول أخرى عدة، أن العامل الخارجي له أحياناً الأثر الأكبر. ومن المحير حقاً أن كثيراً من الكتابات العربية المتخصصة عن هذا الموضوع تغفل العامل الخارجي وأثره الداخلي، وتركّز في كثير من الأحيان على "الثقافة السياسية" و"تراث" النظم السلطانية، وعدم تقبل التعددية السياسية والفكرية، وأخيراً وليس آخراً، الموضوع المحبب لدى كثيرين، وهو ما إذا كان الإسلام والديمقراطية يتوافقان أم يتعارضان.

من ناحية مبدئية مجردة عن السياسة، إن لوم الولايات المتحدة والدول الغربية التي شاركت في الحصار السياسي والاقتصادي على الحكومة الفلسطينية المشكلة ديمقراطياً هو موقف صحيح. لكن من الساذجة السياسية الاعتقاد أن الشعارات المرفوعة من جانب الدول هي شيء آخر غير مسعى لتسويق سياسات يراود بها مصالح أخرى. ولا حاجة إلى القول إن الدول لا تبني سياساتها لغرض تحقيق غايات سامية وأهداف نبيلة ومثل عليا.

في المقابل، يجب القول أيضاً إن المؤشرات في الأسابيع الأولى بعد تأليف الحكومة الفلسطينية، من استقبال "وزير خارجية" السلطة الفلسطينية، الدكتور محمود الزهار، من جانب بعض الدول، بما في ذلك تركيا، و"اختراقات" أخرى، أوحى بإمكان كسر الحصار الذي قاده الولايات المتحدة وإسرائيل على الحكومة الفلسطينية، لكن اتضح لاحقاً أن الأمر ليس كذلك. وقد ساهمت عدة دول عربية في عدم كسر هذا الحصار، الأمر الذي أضعف موقف دول أوروبية، مثل النرويج على سبيل المثال لا الحصر، ربما كانت راغبة في الاستمرار في سياسة الانفتاح تجاه الحكومة الفلسطينية.

وبأثر رجعي يمكن القول، كما استنتج أكثر من ناطق باسم "حماس"، إنه ربما كان من الأفضل لـ "حماس" تأليف حكومة من "المستقلين" أو، على الأقل، عدم ترؤس الحكومة، والإمسك بمنح الثقة أو حجبها، وهو شريان حياة أي حكومة فلسطينية، بفعل أغلبية "حماس" في المجلس التشريعي. لكن الحكمة التي تأتي بعد الحدث لا يمكن دائماً استبصارها قبل التجربة.

ومن الجلي، أيضاً، أن بعض الأوساط في "فتح" وجدت نفسها في تحالف موضوعي مع الأطراف الخارجية التي فرضت الحصار على الحكومة الفلسطينية. وقد أصر بعض ممثلي "فتح" في المجلس التشريعي على أمرين: الأول تعديل البرنامج السياسي لـ "حماس"، كونه لا يتوافق مع برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، أي حل الدولتين كحل نهائي وبالفهم الفلسطيني له، والثاني أن مسؤولية تدبير رواتب موظفي القطاع العام تقع على كاهل الحكومة، وأن هذه فشلت في تحقيق ذلك، وبالتالي عليها استخلاص النتائج.

وقد ساهم الوضع الاقتصادي المتردي والمتفاقم، في الضفة الغربية وقطاع غزة، في التغطية جزئياً على التهم الموجهة إلى بعض الأوساط في "فتح"، بأنها لم تقبل من ناحية فعلية مبدأ تداول السلطة، وأنها متحالفة مع أطراف خارجية بهدف إسقاط الحكومة، إضافة إلى تنكرها لـ "التحول الديمقراطي" في فلسطين. ومع نهاية الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر بدا أن الرئيس محمود عباس يفكر في خيارات جذرية، مثل حل المجلس التشريعي وإجراء انتخابات جديدة، وخصوصاً أن هذا الخيار أيده الرئيس المصري حسني مبارك في مقابلة صحافية في الأسبوع نفسه. لكن هذا الخيار ينطوي على مخاطر كبيرة، إذ لا يوجد مستند قانوني متفق عليه يمكن أبو مازن من حل المجلس التشريعي، فالقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية لا يتطرق أبداً إلى الموضوع. هذا إضافة إلى أن من المتوقع أن تطعن "حماس" في أي إجراء من هذا النوع، الأمر الذي قد يعوق إمكان إجراء انتخابات عامة في غياب توافق داخلي في شأنها، أساساً بين "حماس" و"فتح"، إضافة إلى الكتل البرلمانية الأخرى.

وإذا كان أبو مازن يسعى لـ "ترتيب الوضع الداخلي" على أمل العودة إلى مسار سياسي جديد، فإن حل المجلس التشريعي الحالي خيار محفوف بالمخاطر، ويمكن أن يعيد السلطة الفلسطينية إلى الوضع الذي كانت فيه قبل اتفاق القاهرة الذي تم في آذار/مارس 2005. وهو وضع اتسم بتشرذم القرار الميداني الفلسطيني، وتفتت القرار السياسي، وفقدان النظام السياسي الفلسطيني شرعية داخلية. ويدرك أبو مازن جيداً مخاطر العودة إلى ما قبل اتفاق القاهرة. وبخلاف تصريحات عدد من مستشاريه، النارية أحياناً، اتسمت مواقفه وتصريحاته بالتوازن، ولا سيما تشديده

في أكثر من مناسبة على أن الاقتتال الداخلي هو "خط أحمر"، وهذا أيضاً هو الموقف المعلن من جانب رئيس الحكومة إسماعيل هنية.

وعلى الرغم من هذه التصريحات، فإن من المتوقع استمرار الوضع الداخلي المتأزم إلى أن يتم التوافق على حل وسط، إن كان ذلك في حيز الممكن، وخصوصاً في ظل الضغوط الخارجية التي تصب الزيت على النار. وقد فسرت زيارة كوندوليزا رايس لرام الله في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2006 على أنها مسعى لإفشال حكومة الوحدة الوطنية بعد أن تم الاتفاق على نص محدد ومعدل من "وثيقة الأسرى" لتصبح "وثيقة الوفاق الوطني". ولم تساعد وزيرة الخارجية الأميركية في تبديد مثل هذا التفسير عندما أعلنت بوضوح أن أحد أسباب زيارتها هو "تقوية" أبو مازن وتعزيز مكانته.

بعد اجتماع وزيرة الخارجية الأميركية برئيس الحكومة الإسرائيلية، نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الموضوع الأساسي الذي كان في قيد البحث هو "الخطر الإيراني" وسبل معالجته، ولم يحتل الموضوع الفلسطيني سوى حيز متواضع جداً من النقاش. وإزاء استمرار غياب مسار سياسي جدي ومقنع من شأنه أن يؤدي إلى إنجاز "المشروع الوطني"، من المشروع التساؤل عما إذا كان الصراع الداخلي الدائر هو صراع بشأن السلطة ليس إلا، مع إغفال تام لمأل "المشروع الوطني". وإذا كانت حركة "فتح"، التي أمسكت بزمام السلطة الفلسطينية حتى الانتخابات الأخيرة، ليس لديها إجابة بشأن آليات تنفيذ برنامجها السياسي بعد فشل كامب ديفيد، فإن "حماس" تبدو في الوضع نفسه. هناك اعتقاد سائد وادعاء بارز أن الخلاف بين الحركتين يتعلق أساساً بالبرنامج السياسي. وهذا، في الحقيقة، اعتقاد مغلوط فيه لأنه يخلط بين أمرين: وجود اختلاف في البرنامج السياسي، وهذا صحيح، وأن الخلاف هو في شأن البرنامج السياسي، وهذا غير صحيح. ما هو مسكوت عنه في الحديث عن اختلاف البرنامجين السياسيين هو آليات تحقيق هذين البرنامجين، أي الطرق الكفيلة بتحقيق الهدف السياسي المنشود، سواء كان ذلك حل الدولتين كحل نهائي، أو حل الدولتين كمرحلة تتبعها "هدنة" طويلة الأمد لا تستلزم الاعتراف بإسرائيل.

إن المأزق الاستراتيجي الفلسطيني بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد يكمن في أن ليس لدى جميع الكتل النيابية الممثلة في المجلس التشريعي، وجميع الأحزاب والفصائل خارجة، إجابة فيما يتعلق بالآليات والطرق والأساليب الفعالة لتحقيق برامجها السياسية، والتي يمكن اختزالها في البرنامجين المشار إليهما آنفاً.

قد يقال إن المقاومة هي الخيار الوحيد الممكن في غياب خيار سياسي ذي صدقية. لكن المقاومة كما تبدت في الانتفاضة الثانية لا تنسجم مع وجود سلطة، كما ظهر بوضوح خلال الأعوام الستة الماضية. هل يتعين على السلطة أن تشارك في المقاومة، أو على أقل تقدير أن تؤيدها؟ إن فعلت ذلك تصبح هي أيضاً هدفاً لإسرائيل. هل في إمكانها أن تقف على "الحياد"؟ هذا أيضاً غير ممكن لأنها ستبدو موضوعياً متواطئة مع المقاومة، أو فاقدة للسلطة في مناطق سيطرتها.

إن مأزق "حماس" يتمثل في أنها قررت أن تتولى السلطة وتؤلف الحكومة، وبالتالي تخلت موضوعياً عن المقاومة، ولو مؤقتاً. أما مأزق "فتح" فيكمن في أنها في حال عودتها إلى السلطة، أكثر ما تستطيع توفيره هو دفع رواتب موظفي القطاع العام. أما "المشروع الوطني"، فما زال في انتظار إيجاد الآليات الملائمة لتحقيقه. وفي الأثناء، وفي غياب مسار سياسي جدي ومقنع لا يؤدي فقط إلى "دولة ذات حدود مؤقتة" ترحل وتؤجل جميع القضايا الجوهرية إلى مستقبل مفتوح ومجهول، فإن ما يجري الآن هو صراع بشأن السلطة ليس إلا. ■

(*) محلل سياسي وأستاذ في جامعة بيرزيت.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx